مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السادس والعشرون - المجلد السابع - علوم القرآن - كانون أول 2025م
doi.org/10.52866/esj.2025.07.26.06

رسالة في البسملة للشيخ مخلوف المنياوي (ت 1295هـ) دراسة وتحقيق

م. بلال جاسم محمد
المديرية العامة لتربية ديالى

مستخلص:

هذه الرسالة هي مؤلَّف للشيخ مخلوف المناوي (رحمه الله)، وهو شيخ من علماء الأزهر. ذكر المؤلف أن رسالته هذه هي كلمات على جملة البسملة الجليلة من كلام مشايخه الأعلام، مع ما أضافه لهذه الأقوال من تفسير وبيان للألفاظ ومعانيها وما تعلق بها من علوم العربية من نحو وبلاغة.

فابتدأ المؤلف بذكر فضل البسملة، ثم شرع بشرح الحديث الشريف: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم»[1]، إذ أخذ هذا الحديث الشريف القسط الأكبر من الرسالة فبين في شرحه له معنى الباء ورسمها، والفرق بين الاسم والمسمى، والكلام في لفظ الجلالة واشتقاقه، وعن صفتي (الرحمن الرحيم) وما تعلق بها من فوائد، ثم ألحق رسالته بملحقين مختصرين تكلم فيهما عن جملة البسملة بصورة عامة.

Abstract

This paper is a study and investigation of the study of Sheikh Mukhlof Al-Minawi (may Allah have mercy on him) on Basmalah. He is one of the Azhar scholars. The author states that his study comprises some explications of the sayings of his well-known sheikhs in relation to the glorious Basmalah, along with what he adds to them in terms of interpretation, a statement of its words, their meanings and what comes to be related to it of the Arabic sciences of syntax and rhetoric.

The author began by mentioning the traits of the Basmalah and then he began to explain the Prophet's Hadith: "Everything that doesn't start with Basmalah (In the Name of Allah, the most merciful, the most compassionate) is amputated." This honorable Hadith has taken the greater part of the study, as it shows the meaning of the B (Ba') letter and the method of its calligraphy, the difference between the name and the named, the notions regarding the word (Allah) and its derivation, in addition to the two traits; Rahman (merciful) Rahim (compassionate) and the related features. Then, he finished his study with two short appendixes in which he dealt with the Basmalah sentence in general.

(1) يأتي تخريجه.

القسم الأول: الدراسة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

وبعد:

تأتي أهمية هذه الرسالة المحققة في إصابتها لفضلين، الأول: هو إنها تفسير لجملة جليلة عظيمة ابتدأ الله بها كتابه المعجز، وأمر عباده استحبابا بالابتداء بها في كل أمر ذي بال، والثاني: إنها تحقيق وإخراج لما كُتب قبل سنين طويلة من ضيق تراث الكتب المخطوطة إلى فسيح حداثة عالم الكتب المطبوعة.

والهدف من تحقيق هذا الرسالة كغيرها من المخطوطات هو لإحيائها مثل ما شابهها من الكتب القديمة المحققة، ووضعها في أدراج المكتبات؛ كي يتناولها القرّاء في بحوثهم ودراساتهم الحديثة.

وسبب اختيار تحقيق هذه المخطوطة هو أن العلوم المعتبرة تتفاوت منزلة من شريف الى أشرف بحسب ذلك المعلوم، ولا شك أنَّ اعلاها منزلة وأوثقها عروة ما اتصل بكتاب الله العظيم، فهو رسالته لمن خلق من عباده ليهديهم الى حسن العيش في الدارين، سعادة في الدنيا وجنة في الآخرة.

وقد سبقت هذه الرسالة الكثير من الرسائل التي تناولت جملة البسملة بالدراسة والتفصيل، منها على سبيل المثال: مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة، لزكريا الانصاري (926هـ)، وشرح المقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة، لأحمد بن أحمد السنباطي (0995هـ)، والرسالة الكبرى على البسملة، لمحمد بن عليٍ الصبان (1206هـ) وغيرها.

أما خطة البحث فقد اقتضت طبيعة هذه الرسالة أن أقسمها على مبحثين، كان الأول في خمسة مطالب، وأول هذه المطالب هو عن حياة المؤلف بما فيها من مؤلفاته وعمله وولادته ووفاته، والثاني عن منهجه في تأليف هذه الرسالة، وما تناوله فيها من علوم العربية المختلفة وما ذكره من فوائد أخرى، وثالثها عن مصادر المؤلف التي استشهد بها من أقوال للعلماء ونصوص للكتب، ورابعها عن التعريف بالمخطوط من حيث نسبته لمؤلفه ووصف نسخه، وخامسها عن منهجي في التحقيق لإيضاح خطة هذا العمل للقرّاء.

وأما المبحث الثاني فكان لتحقيق نص الرسالة في المتن.

والله أسأل لي ولمؤلف هذه الرسالة حسن القبول ومغفرة الزلات، إنه هو الغفور الرحيم.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلِّف:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وولادته

أولا: اسمه ولقبه

هو مخلوف بن محمد البدوي، المنياوي[1]، المصري، الازهري[2].

---

(1) نسبة إلى مُنْيَة أبي الخُصَيب وهي مدينة كثيرة حسنة كثيرة الأهل والسكن على شاطئ النيل في الصعيد الأدنى، وهي محافظة المنيا تقع على بعد 240 كم جنوبي القاهرة في مصر. ينظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق 124/ 1، و معجم البلدان 218/ 5.

(2) ينظر: الأعلام للزركلي 212/ 12، و هدية العارفين 423/ 2، و ترتيب الأعلام على الأعوام 706/ 1 برقم 194/ 7.

ثانياً: ولادته

ولد في محافظة المنيا بمصر عام 1235هـ[1].

المطلب الثاني: منصبه ومؤلفاته ووفاته.

أولا: منصبه

شغل منصب القضاء بمديرية المنيا بصعيد مصر، وقد وَثِق الخديوي بعلمه فعهد إليه أن يبحث العلاقة بين القوانين الغربية وأحكام الفقه الإسلامي، فألف كتابا في ذلك سماه: تطبيق القانون المدني والجنائي على مذهب الامام مالك[2].

ثانياً: مؤلفاته

ألف الشيخ مخلوف المينياوي عدة مؤلفات وهي ما يأتي:

1. حاشية (مطبوعة) على حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، وهي في البلاغة، مطبوعة من إصدار دار إحياء الكتب العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

2. تقريرات على مسلسل عاشوراء للأمير الصغير (مخطوط)[3]،

3. حاشية مطبوعة على الرسالة البيانية للصبان (مخطوط)[4]،

4. تطبيق القانون المدني والجنائي على مذهب الامام مالك، تحقيق أ.د. محمد أحمد سراج و أ. د. علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط1، 1420هـ-1999م.

5. رسالة على جملة البسملة الجليلة، وهي هذا العمل المحقق.

ثالثا: وفاته

توفي في عام 1295هـ الموافق 1878م في عهد الخديوي إسماعيل قبل الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة 1883م[5].

المبحث الثاني: اسم الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها ومنهجه فيها ومصادره

المطلب الأول: اسم الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها

لم يذكر المؤلف اسما صريحا لرسالته، وإنما ذكر في بدايتها أنه «جمع كلمات قليلة على البسملة الجليلة»[6]، وإنما سميت بـ: «رسالة في البسملة» في الكتب التي ذُكرت فيها ترجمة الشيخ المنياوي[7].

وما يؤكد نسبة الرسالة للمؤلف:

1. ذكر المؤلف هذا النسبة في أثناء الرسالة، إذ ذكر الشيخ مخلوف المنياوي اسمه في مقدمة الرسالة فقال: «فيقول أسير خطاياه الراجي عفو مولاه المتضرع إلى القريب المجيب المنسوب لمنية بني خصيب مخلوف بن محمد البدوي، بلغه الله المرام، وأتحفه بحسن الختام..»[8].

2. ما ذكره علماء ترجمة الأعلام في كتبهم عند ترجمتهم لحياة الشيخ مخلوف المنياوي هو أن له رسالة على جملة البسملة الجليلة، وهي هذه الرسالة

---

(1) ينظر: الأعلام 7/ 194، معجم المؤلفين 12/ 212، هدية العارفين 2/ 423، ترتيب الأعلام على الأعوام 1/ 706 برقم 7/ 194.

(2) ينظر: المقارنات التشريعية، تطبيق القانون المدني والجنائي على مذهب الامام مالك 1/ 5.

(3) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم 5/ 3646 برقم 9905 .

(4) خزانة التراث 3/ 756 برقم 2776.

(5) ينظر: الأعلام 7/ 194، معجم المؤلفين 12/ 212، هدية العارفين 2/ 423، ترتيب الأعلام على الأعوام 1/ 706 برقم 7/ 194.

(6) اللوحة 1.

(7) ينظر: الأعلام للزركلي 7/ 194، معجم المؤلفين 12/ 212.

(8) اللوحة 1.

المحققة.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في رسالته

ذكر المؤلف أن رسالته هذه هي جمع لكلمات قليلة على جملة البسملة الجليلة، من كلام مشايخه السادة الأعلام مع مناقشته لآرائهم تأييدا، أو شرحا وبيانا.

ثم تكلم عن فضل البسملة وفضل الافتتاح بها في كل الكتب السماوية، وهل هي خاصة بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأمته؟، دون ترجيح منه لأحد القولين.

ثم تناول بعد ذلك الحديث الشريف: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم»[1] بتفصيل، والذي كان له النصيب الأكبر في هذه الرسالة، وبيَّنه بحسب ما تقتضيه علوم اللغة العربية، إذ تعد اللغة العربية وعلومها ركنا أساسيا في فهم نصوص الكتاب والسنة؛ كونها اللغة التي اختارها رب العزة لرسالته، قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: 2]، وورد في الحديث الشريف قول النبي عليه الصلاة والسلام: (بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ)[2]. وبهذين الدليلين وغيرهما يتبين أنَّ الكتاب والسنة لا يفسران إلا بلغة العرب وما تحتمله من وجوه، ولا يصح مطلقا تفسير القران او السنة بعيدا عنها، إلا إذا ورد نص شرعي من كتاب أو سنة يصرف النص عن معناه اللغوي الى معنى شرعي.

ومن الأمثلة التي أوردها الشيخ المنياوي في رسالته على ذلك ما يأتي:

1. تناول المؤلف مباحث الألفاظ في عدة مواضع، منها قوله: «والبال يطلق على معان منها: الحال، والقلب، والحوت العظيم»[3].

2. النحو: وهو من أهم علوم اللغة العربية، فبهذا العلم يُتَعرف على قوة أو ضعف الجمل، ومواضع الألفاظ فيها وما تكتسبه هذه الألفاظ من حكم في ذلك الموضع كالمبتدأ والفاعل والمفعول وغيرها.

ومن الأمثلة التي أوردها المؤلف في علم النحو قوله: «فهو أجذم، دخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ هنا باسم الشرط في العموم»[4].

3. البلاغة:

ومثل ذلك علم البلاغة الذي هو رأس الهرم بالنسبة لعلوم العربية، إذ قال المؤلف فيه: «والمذكور هنا وهو الأمر ذو البال الذي هو مدلول الضمير ناقص مخصوص من أفراد ذلك المطلق، أو المجاز المرسل»[5].

4. الكلام في الباء ومعناها ورسمها:

ذكر المؤلف أن أبرز معاني (الباء) في لفظ (بسم) هو الاستعانة، أو المصاحبة وما تحتمله من الحقيقة والمجاز، فقال: «والباء قيل: للاستعانة... وقيل: للمصاحبة»[6].

وأما عن رسمها فقال: «رسم الباء وطول رأسها بنحو من نصف ألف كما في الشنواني وغيره، قيل: تعظيما للحرف الذي ابتدأ به كتاب الله تعالى»[7].

5. الفرق بين الاسم والمسمى:

تناول المؤلف لفظ (اسم) بشيء من التفصيل

---

(1) يأتي تخريجه.

(2) ينظر: صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر...، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم نصرت بالرعب 1087/ 3 رقم 2815 .

(3) اللوحة 2/ 2.

(4) اللوحة 2/ 3.

(5) اللوحة 1/ 4.

(6) اللوحة 2/ 5.

(7) اللوحة 1/ 6.

من حيث معناه اللغوي وما ترتب عليه من معان تتعلق بالعقيدة وعلم الكلام، وهل الاسم هو عين المسمى، فقال: «فتحصل مما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعا، وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون عينه وتارة يكون غيره وتارة يكون لا غيره ولا عينه»[1].

ثم ذكر بعد ذلك موضوع التسمية وتعريفها فقال: «وأما التسمية فتطلق على وضع الاسم على المسمى، وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير الاسم وغير المسمى»[2]. ثم ذكر بعد ذلك فوائد بالابتداء بـ: (بسم الله) ولم يبتدأ بـ: (بالله).

6. الكلام في لفظ الجلالة واشتقاقه:

ثم شرع المؤلف ببيان لفظ الجلالة (الله) في هل إنه هو علم أم صفة أم اسم جنس، مع ذكر آراء العلماء ومناقشتها في ذلك وأبرزهم البيضاوي، فقال في بداية كلامه: «وأعلم أنه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم، فاختلف فيه اختلافات كثيرة»[3]، ثم بيّن اشتقاق اللفظ الشريف، فقال: «وقيل من (ألـه) إذا عبد بالبناء للفاعل أو إذا تحير لتحير الألباب في عظمته سبحانه»[4].

7. الكلام في صفتي (الرحمن الرحيم):

ثم بيّن معنى صفتي (الرحمن الرحيم) بشيء من التفصيل أيضا من حيث اشتقاقهما وما تعلق بهما من العقيدة وعلوم البلاغة والنحو وما يترتب على ذلك من احتمال للمعنى، فقال: «واختلف في أي الصفتين أبلغ فقيل: (الرحمن) أبلغ من (الرحيم)؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، وقيل: الرحيم أبلغ؛ لأن فعيلا للصفات العزيزية ككريم وشريف»[5].

8. كلام على عموم جملة البسملة:

ثم أنهى المؤلف رسالته وما ألحقه بها من كلام على عموم ما تعلق بجملة البسملة ومعنى الابتداء بها وفضلها.

المطلب الثالث: مصادر المؤلف في رسالته

أحال المؤلف إلى بعض العلماء وبعض الكتب، وفي بعض المواضع كان يصرح بذكر اسم العالم أو اسم الكتاب، وفي بعضها كان يذكر القول بلفظ (قيل) فقط، وإذا كان عنده رأي في المسألة يقول: قلت..، أما مصادره من حيث الأعلام والكتب فكما يأتي:

أ. الأعلام:

ذكر المؤلف العديد من أسماء المؤلفين الذين سبقوه في بيان جملة البسملة وما تعلق بها، كما نبّه على ذلك في مقدمة رسالته، وهم وبحسب ترتيب وفاتهم (رحمهم الله) كما يأتي:

الشافعي (ت 204هـ) الأشعري (ت 260هـ) أبو داود (ت 275هـ) ابن الصلاح (ت 643هـ) ابن مالك (ت 672هـ) العارف المقدسي (ت 678هـ) البيضاوي (ت 685هـ) أبو بكر التونسي (ت 718هـ) أبو حيان (ت 745هـ) السعد التفتازاني (ت 793هـ) السيد الجرجاني (ت 816هـ) السيوطي (ت 911هـ) حفيد السعد (ت 916هـ) زكريا الأنصاري (ت 926هـ) الشيخ زاده (ت 951هـ) الشنواني (ت 1019هـ) الشيرواني (ت 1065هـ) الخادمي (ت 1176هـ) البناني (ت 1198هـ) الصبان (ت 1206هـ) الصفوي (ت 1230هـ) العلامة الأمير (ت 1232هـ) البولاقي (ت 1263هـ).

(1) اللوحة 2/ 6.
(2) اللوحة 2/ 6.
(3) اللوحة 1/ 7.
(4) اللوحة 1/ 9.
(5) اللوحة 2-1/ 10.

ب. الكتب

أحال المؤلف في رسالته إلى العديد من الكتب، وهي بترتيب ذكرها في الرسالة كما يأتي: الجامع الصغير للسيوطي، والقاموس للفيروزآبادي، ومختار الصحاح للرازي، والمصباح لأبي العباس الحموي، وحاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي، ومغني اللبيب لابن هشام، وشرح المقاصد للتفتازني، وحاشية الشيرواني على تفسير البيضاوي، ومفاتيح الكنوز للعارف المقدسي، وحاشية الصبان على شرح ابن عقيل، وحاشية البناني على جمع الجوامع.

المطلب الرابع:

وصف النسخ الخطية ومنهجي في التحقيق

أولاً: وصف النسخ الخطية

وأما النسخ الخطية فقد اعتمدت في تحقيق هذه المخطوطة على نسختين واضحتين كانت الأولى هي المحفوظة في جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، والثانية هي النسخة المحفوظة في جامعة النجاح في غزة في فلسطين ووصفهما كما يأتي:

1.نسخة جامعة الملك سعود وقد كتب في صفحتها الأولى 3617 ف4/ 737 على 1400/ 3/ 11ه، وكتب في الصفحة الثانية: «819/ ر، رسالة مخلوف البدوي على البسملة، تأليف مخلوف بن محمد البدوي، المنياوي، المصري 1295-000ه. كتبها بخطه – 1265هـ. م-3617، 12ق، 27س، 16,2×22,8سم، نسخة جيدة خطها نسخي معتاد، آخرها استدراك..». والصواب هو أن في آخرها استدراكين، وأما تاريخ النسخ فذكر في أعلاه وهو 1265ه.

وهذه النسخة قد جعلتها (الأم) ورمزت لها بـ: أ؛ لأنها كتبت بخط الشيخ مخلوف المنياوي وهي بخط واضح، وتقع في إحدى عشرة لوحة في كل لوحة صفحتان بواقع سبعة وعشرين سطر للصفحة الواحدة.

2.النسخة الثانية: نسخها محمد بن رجب التميمي النابلسي، وهي النسخة المحفوظة في جامعة النجاح في غزة في فلسطين، والتي تبدأ في لوحتها الأولى بـ: «هذه رسالة العالم العلامة الشيخ مخلوف على البسملة نفعنا الله بعلومه آمين». وتقع في عشر لوحات وبواقع عشرين صفحة ضمت الرسالة كلها وأغلب الاستدراك الأول، وسقط منها نهاية الاستدراك الأول والاستدراك الثاني، ومجموع ما سقط منها سبعة وعشرون سطرا وهو ما يعادل صفحة واحدة، وقد رمزت لها بـ: ب.

وهناك نسخة ثالثة وهي في جامعة النجاح أيضا لم اعتمدها لما يأتي:

سقط منها الاستدراكان في آخر الرسالة.

لأني قد اخترت النسخة الثانية من هذه الجامعة وهي أوضح من هذه الأخيرة.

لأن النسخة الأم واضحة جدا وهي بخط المؤلف، فهي تغني عن غيرها، فالنسخ الأخرى غالبا ما تثقل الهوامش بزيادات وأخطاء من النسّاخ لا فائدة من ذكرها.

ثانياً: منهجي في التحقيق

1. رمزت للنسخة الأم بـ (أ) وللنسخة الثانية بـ (ب)، ونسخت الرسالة من النسخة (أ) بحسب قواعد الإملاء القياسية، ثم قارنت النسخة (ب) بالنسخة (أ) وأثبت ما بينهما من اختلاف في الهامش.

2. ضبطت الآيات أو أجزاء الآيات الواردة في الرسالة بالشكل مع وضعها بين قوسين، ثم تخريجها بذكر اسم السورة ورقم الآية. وخرجت الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت في الرسالة مع بيان

درجة هذه الأحاديث من حيث الصحة والضعف. وضبطت الابيات الشعرية مع عزوها الى قائلها مع الاشارة الى كتب التراجم التي عرفت بهم.

3. ضبطت ما يحتاج الى ضبط من الالفاظ الواردة في الرسالة وبحسب المعاجم اللغوية.

4. وثقت المصادر التي استقى المؤلف منها مادته.

5. عرفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في الرسالة، بذكر وفاتهم وأهم مؤلفاتهم إنْ كان لهم مؤلفات، مع ذكر بعض المصادر التي ترجمت لهم.

6. أثبت أي زيادة ارتأيتها متممة للمعنى في المتن من النسخة (ب).

7. جعلت القوسين ( ) لحصر الآيات القرآنية، والقوسين « » لحصر حديث النبي عليه الصلاة والسلام، والقوسين «» لحصر النقول النصية من الكتب الأخرى، والقوسين المربعين [] لحصر الزيادة من النسخ (ب)، ولحصر العناوين التي كتبتها لإيضاح موضوعات المخطوط.

8. بغية الاختصار: ذكرت بطاقة الكتاب كاملة في المصادر فقط.

صور النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

الصفحة الأولى من النسخة الأم

الصفحة الأخيرة من النسخة الأم

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

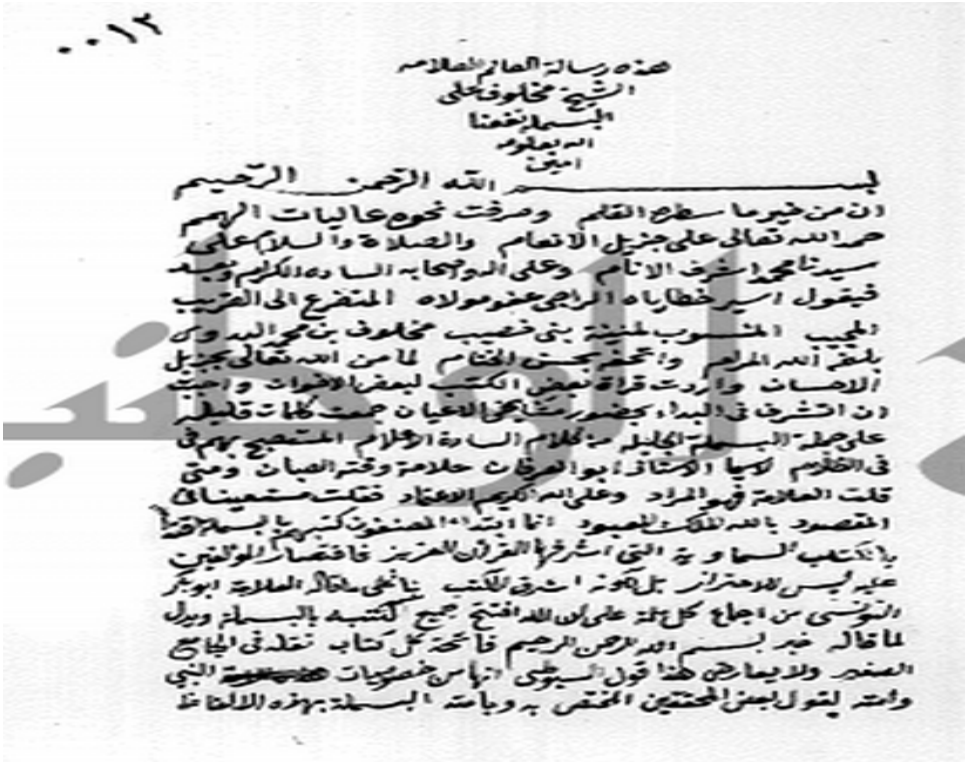

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

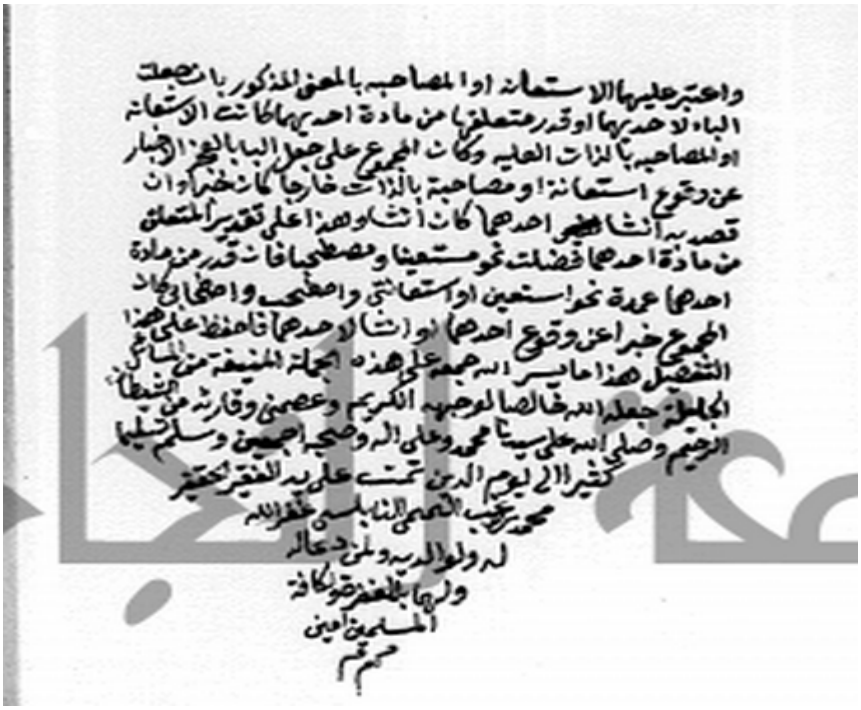

القسم الثاني: النص المحقق

قال المؤلف (رحمه الله):

[هذه رسالة العالم العلامة الشيخ مخلوف على البسملة نفعنا الله بعلومه آمين][1]

بسم الله الرحمن الرحيم

إن من خير ما سطره القلم، وصرفت نحوه عاليات الهمم، حمد الله تعالى على جزيل الإنعام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام وبعد:

فيقول أسير خطاياه الراجي عفو مولاه المتضرع إلى القريب المجيب المنسوب لمنية بني خصيب مخلوف بن محمد البدوي، بلغه الله المرام، وأتحفه بحسن الختام لما من الله تعالى بجزيل الإحسان: وأردت قراءة بعض الكتب لبعض الإخوان، وأحببت أن أتشرف في البدء بحضور مشايخي الأعيان، جمعت كلمات قليلة على جملة البسملة الجليلة[2]، من كلام السادة الأعلام، المستصبح بهم في الظلام، لا سيما الأستاذ أبو العرفان علامة وقته الصبان[3]، ومتى قلت العلامة فهو المراد، وعلى الله الكريم الاعتماد، فقلت مستعينا في المقصود بالله الملك المعبود:

(1) ما بين القوسين من ب.

(2) في أ: الجلية.

(3) تقدمت ترجمته.

[فضل البسملة][1]

إنما ابتدأ المصنفون كتبهم بالبسملة اقتداء بالكتب السماوية التي أشرفها القرآن العزيز، فاقتصار المؤلفين عليه ليس للاحتراز، بل لكونه أشرف الكتب بناء على ما قاله العلامة أبو بكر التونسي[2] من إجماع علماء كل ملة على أن الله تعالى افتتح جميع كتبه بالبسملة[3]، ويدل لما قاله خبر: «بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب». نقله في الجامع الصغير[4]، ولا يعارض هذا القول قول السيوطي[5]: إنها من خصوصيات النبي وأمته، لقول بعض المحققين: المختص به وبأمته البسملة بهذه الألفاظ العربية على هذا الترتيب[6]، وعملا بقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم»[7]، أورده شيخ الإسلام[8] وغيره، وقالوا: رواه أبو داود[9] وغيره، وحسنه ابن الصلاح[10].

[اللغة في الحديث الشريف]

ولنتكلم على هذا الحديث الشريف بطرف مما يناسبه فنقول:

اعلم أن (كل) إما أن تضاف إلى منكَر أو معرَّف، وكل منهما إما مفرد أو جمع، فإن أضيفت لمنكر مطلقا فهي لاستغراق إفراده «وهي آحاد إن كان مفردا كما هنا، وجماعات إن كان جمعا، نحو: كل رجال يحملون الصخرة العظيمة، وإن أضيفت لمعرف فإن كان جمعا فهي لاستغراق آحاده، نحو: جاءني كل الرجال، وإن كان مفردا فهي لاستغراق أجزاءه، نحو: كل زيد حسن، قاله العلامة[11]. ومراده بالمنكر: المنكر

(1) أضفت ما بين القوسين؛ لحصر العناوين التي كتبتها إيضاحا لموضوعات المخطوط.

(2) أبو بكر بن محمد بن قاسم المرسي الأصل الشيخ مجد الدين التونسي توفي في ذي القعدة سنة 718هـ. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 471/ 1 برقم 968، و الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 552/ 1 برقم 1243.

(3) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 41/ 1.

(4) في الجامع: «بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب». قال السيوطي: (الخطيب في الجامع عن أبي جعفر معضلا). الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير 5/ 2.

(5) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، أبو الفضل. أصله من مدينة أسيوط، ونشأ بالقاهرة. كان من علماء الشافعية توفي سنة 911هـ. ينظر: الأعلام 301/ 3، و معجم المؤلفين 128/ 5.

(6) لم أعثر على هذا القول فيما بين يدي من الكتب.

(7) سنن أبي داود، باب الهدي في الكلام 261/ 4 برقم 4840. قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير وفيه صدقة بن عبد الله ضعفه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، ووثقه أبو حاتم ودحيم في رواية». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 188/ 2 برقم 3148.

(8) هو شيخ الإسلام، زين الدين زكريا الأنصاري، أبو يحيى، قاض مفسر، من حفاظ الحديث، توفي في القاهرة سنة 926هـ. ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة 207-196/ 1، و الأعلام 46/ 3. وأورده في كتاب غاية الوصول في شرح لب الأصول 3/ 1.

(9) وهو الإمام المشهور، سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب السنن، (ت 275هـ). ينظر: الثقات 282/ 8 برقم 13458، و طبقات الشافعية الكبرى برقم 63، الأعلام 122/ 3.

(10) عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، صاحب المقدمة المشهورة بـ (مقدمة ابن الصلاح) في علوم الحديث توفي سنة 643. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب 222-221/ 5، و الأعلام 207/ 4. وقد حسنه ابن الصلاح في كتابه شرح مشكل الوسيط 5/ 1.

(11) ينظر: الرسالة الكبرى في البسملة للصبان 21/ 2.

حقيقة أو حكما، ليدخل ما هو في حكم النكرة من المعارف، كالمعرف بأل الجنسية. والمراد بالأمر ما هو أعم من الفعل والقول كما في: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ)[1]، لا ما قابل النهي، فهو واحد الأمور لا الأوامر، وإضافة (كل) إليه على معنى اللام لعدم صلاحية غيرها، وقد قال ذلك ابن مالك[2]:

[وَالثَّاني اجْرُرْ][3] وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا .. لَمْ يَصْلُحِ إلاَّ ذَاكَ وَاللاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلاَ .. [4]

ولا يشترط صحة ظهور اللام في اللفظ، بل يكفي صحة ظهورها في مرادفه، فهي هنا وإن لم يصح ظهورها في اللفظ، يصح ظهورها في مرادفه، فيقال: جميع الأفراد المنسوبة للأمر ذي البال، ونسبتها له من نسبة الجزئيات لكليها، لما مر أن كلاً لاستغراق أفراده ما أضيفت إليه من النكرات، فهي في حال إضافتها لأمر تدل على عموم أفراد وجزئيات، وتلك الجزئيات منسوبة لـ(الأمر) الذي هو كليها، وقال: ذي البال، ولم يقل: صاحب بال، لاقتضائه متبوعية الموصوف، وتابعيته المضاف إليه، بعكس صاحب، ومن ثم وصف الله يونس في مقام ذكر الأنبياء بـ(ذي النون)؛ لأن مقام ذكر الأنبياء مقام مدح، ومقام المدح يقتضي الوصف بما يؤدي لرفعة الممدوح، فناسب وصفه بها، ووصفه في مقام النهي عن التشبيه به بـ(صاحب الحوت)؛ لأن هذا المقام مقام حط الرتبة، فلا يناسبه ما يقتضي الرفعة، فناسب الوصف بصاحب.

والبال يطلق على معان منها: الحال، والقلب، والحوت العظيم، كما في القاموس والمختار[5]، ويصح هنا أن يراد به الحال أي ذي حال يهتم به شرعا، وأن يراد به القلب، على أن المراد قلب متعاطي ذلك الأمر، فتكون الإضافة لأدنى ملابسة وأطلق عليه: ذي بال، بمعنى قلب، باعتبار أنه يهم قلب متعاطيه ويشغله، والقلب حينئذ باق على حقيقته، والتجوز إنما هو في الإثبات، أو على أن المراد قلب ذلك الأمر، تشبيها لحالته المهتم بها بالقلب في الشرف، فيكون استعارة مصرحة[6]، أو تشبيها في النفس للأمر المهم بإنسان في الشرف، مع الرمز إلى المشبه به بشيء من لوازمه تخييلا وهو ذي بال، فيكون في الكلام استعارة مكنية[7]، ولا يرد على تقرير الاستعارة المصرحة أن الحال من معاني البال الحقيقية، فلا يستعار له؛ لما حققه حفيد السعد[8] من أن اللفظ المشترك في اصطلاح التخاطب إذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة[9] بينه وبين

(1) سورة آل عمران: 159.

(2) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة 672 صاحب الألفية. ينظر ترجمته: طبقات الفقهاء الشافعية 908/ 1، و البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 269/ 1 برقم 331، و الأعلام 233/ 6، و معجم المؤلفين 234/ 10.

(3) من الألفية.

(4) عجز البيت: «أو أعطه التعريف بالذي تلا». ألفية ابن مالك 36/ 1.

(5) ينظر مختار الصحاح مادة ب و ل 42/ 1، و القاموس المحيط فصل الثاء ص1529 فصل الباء 969/ 1.

(6) وهي ما صّرح فيها بلفظ المشبه به، أو ما استعير فيها لفظ المشبه به للمشبه. علم البيان ص176.

(7) ي ما حذف فيها المشبه به أو المستعار منه، ورمز له بشيء من لوازمه. علم البيان ص176

(8) هو أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي من فقهاء الشافعية، ويعرف بحفيد السعد التفتازاني، توفي سنة 916هـ. ينظر الأعلام 270/ 1. و لم أعثر على هذا القول فيما بين يدي من الكتب.

(9) في ب علاقته.

معنى آخر من معانيه؛ كان اللفظ مجازا فاحفظه.

ولا يرد على تقرير الاستعارة المكنية أن فيه جمعا بين الطرفين؛ لأن ذا القلب هو الإنسان؛ لأنا نقول: ذو القلب أعم من الإنسان، والمشبه به الإنسان بخصوصه وهو لم يذكر بخصوصه فلا جمع.

وقوله: لا يبدأ، صفة ثانية لأمر، فهو جرى على الأحسن من تقديم النعت بالمفرد على النعت بالجملة، وقوله: فيه، أي بسببه، فـ(في) سببيه، ففائدة الإتيان بالظرف مع صحة تركه؛ لأنه ليس نائب فاعل، ولا يتوقف عليه تمام الكلام إفادة أن المطلوب التسمية في ابتداء الأمر ذي البال بسببه، لا مطلق وقوع التسمية في ابتدائه، ولو بسبب أمر آخر، بحيث يكون هذا غير منظور إليه عند التسمية فلا يكون محصلا للمطلوب إذا أتى بها في بدأ الأكل قصدا وهو شارع في السفر «غير ناظر إلى السفر»[1]؛ لعدم السببية بالنظر إليه، ونائب فاعل (يبدأ): ضمير مستتر فيه يعود على أمر؛ لأن المضاف هنا لفظ (كل) والغالب حينئذ رجوع الضمير للمضاف إليه، وقوله: فهو أجذم، دخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ هنا باسم الشرط في العموم، لكن هذا قليل؛ لأن[2] المبتدأ هنا ليس من المبتدأ الذي تدخل الفاء «في خبره»[3] بكثرة؛ لشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال معنى ما بعده؛ لعدم الاستقبال المذكور هنا، والمبتدأ المذكور يكون في خمس عشر صورة،

موصول بفعل صالح للشرطية بأن يكون خاليا من أداة شرط وعلم استقبال كالسين وسوف ومن وما النافية ولن وقد، موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست مضاف إلى الموصول والموصوف المذكورين وتحته[4] ست صور موصوف بالموصول[5] المذكور، ويشترط في الجميع قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة، وما ذكر من كون دخول الفاء هنا قليلا صرح به بعضهم، وهو مسلم إن كانت العبرة عند تعدد الصفة بالأولى وإلا فلا، بل يكون من الكثير؛ لأن المبتدأ مضاف إلى موصوف بفعل صالح للشرطية وهي: لا يبدأ.

والأجذم: المقطوع اليد والذاهب الأنامل كما في القاموس[6]، وعلى الأول اقتصر في المصباح[7]، ويروى: أقطع، وهو المقطوع اليد، ويروى: أبتر[8] وهو المقطوع الذنب، قال الشيخ زاده في حواشيه على البيضاوي في قوله أبتر: «رمز إلى أن نقصان الأول يؤدي إلى نقصان الآخر»[9]، أي لأنه جعل كونه ناقص الآخر كالأبتر مرتبا على كونه ناقص الأول يؤم[10] بعدم[11] البدء بالبسملة، فقد رتب نقص الآخر على نقص الأول، ولا شك أن ما رتب عليه شيء يؤدي إلى المرتب عليه، وكل من الثلاثة صفة مشبهة مصوغ من فعل لازم مكسور العين.

والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ، وهو ما حذفت منه الأداة والوجه،

(1) سقطت من ب.
(2) في أ: لا.
(3) في ب: بخبره.
(4) في ب: فتحته.
(5) في ب: في الموصول.
(6) القاموس المحيط فصل الجيم 1086/ 1.
(7) ينظر المصباح المنير 94/ 1.
(8) حَدِيث «كُلُّ كَلاَم، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لاَ يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهَّ، فَهُوَ أَبْتَرُ - أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ»، مسند الإمام أحمد بن حنبل مسند أبي هريرة 329/ 14 برقم 8712، ويروى في غير المسند أيضا، وهو حديث حسن. ينظر: كشف الخفاء 119/ 2 برقم 1964.
(9) حاشية محي الدين شيخ زادة (المتوفى 951هـ) 35/ 1.
(10) المعنى: يقصد. ج جمهرة اللغة 59/ 1 مادة (أم م).
(11) سقطت في ب.

أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني[1] في مثل هذا التركيب، كزيد أسد، وتقريرها هنا على مذهبه أن تقول: شبه النقص الشرعي بالنقص الحسي، واستعير اللفظ الموضوع للمشبه به وهو البتر مثلا للمشبه، واشتق من البتر مثلا أبتر بمعنى ناقص نقصا شرعيا على طريق الاستعارة التصريحية التبعية، فالمشبه في التبعية مطلق ناقص نقصا شرعيا، والمذكور هنا وهو الأمر ذو البال الذي هو مدلول الضمير ناقص مخصوص من أفراد ذلك المطلق، أو المجاز المرسل، وذلك إن أصل البتر مثلا: نقصان الذنب، فأطلق عن قيده، وجعل لمطلق نقص، ثم جعل للنقص المخصوص بعدم البدء بالبسملة: إما لكونه فردا من أفراد ذلك المطلق فيكون مجازا مرسلا بمرتبة، وإما لكونه اعتبر بخصوصه بقطع النظر عن كونه فردا من أفراد ذلك المطلق فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين، والعلاقة دائرة بين الإطلاق والتقييد، والمقصود أنه ناقص وقليل البركة وإن تم حساً.

وتقييد الأمر بذي البال، مُخرج لما لا بال له من المحقرات شرعا كالمحرم والمكروه، وعرفا كتناول زبله، فلا يطلب فيه التسمية صيانة لاسمه -تعالى- عن مصاحبة المحقر، وتحقيقا على العباد بعدم[2] طلبها منهم في كل جليل وحقير.

فإن قيل: يرد على رواية (بسم الله) بباء واحدة إن (اسم) مفرد مضاف لمعرفة فيعم، فيكون المعنى: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله، فيكون المطلوب البدء بجميع أسماء الله وهو عسير جدا، أجيب: بأن معنى قولهم المفرد المضاف لمعرفة يعم أنه يصلح للعموم إذا دلت عليه قرينة، والقرينة هنا قائمة على عدم ذلك، إذ العسر منتف عن هذه الأمة.

فإن قيل: الابتداء بالبسملة ليس ابتداء بسم الله؛ لأن الباء ولفظ (اسم) ليس واحد منهما اسما[3] من أسماءه -تعالى-، أجيب بأن تصدير الأمر بذكر اسمه -تعالى- يقع على وجهين:

أحدهما: أن يذكر في ابتداء الأمر اسم خاص من أسماءه -تعالى- كلفظ الله.

الثاني: أن يذكر لفظ دال على اسمه -تعالى- كما هنا، فإن لفظ (اسم) يدل على اسمه -تعالى- لكن لا تختص دلاليته باسم معين.

على أن الإضافة استغراقية أو جنسية، وتختص على أنها عهدية أو للبيان، فالابتداء بلفظ (اسم) ابتداء بسم الله، وأما الباء فهو وسيلة لما ذكره على الوجه المطلوب، فالبدء بها ليس قصديا فكأنها لم يحصل بها بدء، إذ المعتبر إنما هو القصدي نبه على ذلك السيد الجرجاني[4]. قال العلامة [الصبان]: «أقول: لا يخفى أن السؤال إنما يتجه على رواية (بسم الله) بباء واحدة»[5] أ هـ. أي: لإفادة هذه الرواية طلب البدأة بالاسم دون رواية (ببسم الله) بباءين، فإنها تفيد أن المطلوب البداة بهذا اللفظ لا باسم من اسماءه تعالى فلا إيراد، قال [الصبان]: «ثم أقول: لعل مراده بالوجه المطلوب مصاحبته او الاستعانة به مع الاختصار اللفظي والخطي،

(1) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. توفى سنة 793 هـ. ينظر: الدرر الكامنة 350/ 4 ، و بغية الوعاة 285/ 2 ، و الاعلام 219/ 7.

(2) في ب لعدم.

(3) في ب اسماء.

(4) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني توفي سنة 816هـ. ينظر: بغية الوعاة 351/ 1، و الأعلام 7/ 5، و معجم المؤلفين 216/ 7. ولم أعثر على قول الجرجاني في ما بين يدي من مؤلفاته.

(5) حاشية الصبان ص29.

يندفع بقولنا مع الاختصار اللفظي والخطي ما قد يقال: يمكن ذكر الاسم على الوجه المطلوب مع عدم تقديم الباء كأن يقال: اسم الله الرحمن الرحيم مصاحب او مستعان به فاحفظه، فإن قيل: هذا الحديث معارض بحديث الحمدلة وهو: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه [بالحمد لله][1]، وبيان التعارض أن امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر؛ لأن البدأة إنما تكون بواحد، أجيب بأمور منها: أن المقصود بالبسملة والحمدلة ما هو أعم منها وهو ذكر الله والثناء عليه سواء أكان بصيغة البسملة والحمدلة «أو غيرها»[2]، ويدل على ذلك رواية (ذكر الله) فهما محمولان عليها، فإن قلت: فيه حمل المقيد على المطلق والجائز العكس. قلت: العكس فيما إذا ورد مقيد واحد ومطلق، أما إذا ورد[3] مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق كما هنا فإنهما يحملان عليه كما صرحوا به. فإن قلت: هذا مخالف لما في الأصول من أنه إذا ورد مطلق ومقيدان[4] بقيدين متنافيين فإن كان المطلق أولى بأحدهما من الآخر حمل على المقيد الذي هو أولى به، كآية صوم كفارة اليمين[5] وآيتي كفارتي الظهار[6] والتمتع[7]، فإنها مطلقة وهما مقيدتان وحملت هي على آية الظهار في وجوب التتابع؛ لأن اليمين أولى به لاشتراكه مع الظهار في النهي، وهذا الوجوب قول قديم الشافعي[8] رضي الله عنه، وإن لم يكن أحدهما أولى بقي المطلق على إطلاقه وكل من المقيدين على تقييده ولا حمل لانتفاء المرجح كما في آية قضاء رمضان أي (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)[9] مع آيتي صوم الظهار والتمتع، قلت: ذاك محمول على ما إذا تعددت مواضع الإطلاق والتقييد كما يفهم من التمثيل وما هنا محمول على خلافه كما في الحديث لاتحاد الموضع وهو الابتداء [في الأمر ذي البال]»[10].

[الكلام في الباء]

ومنها: أن الباء في الحديثين ليست للتعدية: صلة يُبدأ[11] كما هو مبنى التعارض بل هي للاستعانة، والاستعانة بشيء والمصاحبة له لا ينافيان الاستعانة بغيره، والمصاحبة لذلك الغير[12]، ويوجه تقديم

(1) في أ: بالحمدلة. والحديث: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهَّ فَهُوَ أَقْطَعُ) رواه ابن ماجه وغيره، ينظر: سنن ابن ماجه (المتوفى: 273هـ) 610/ 1 برقم 1894.

(2) في ب: وغيرها.

(3) في أ: أورد.

(4) المطلق: اللفظ المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه. والمقيد هو: المتناول لمعين، أؤ لغير معين موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه. المهذب في علم أصول الفقه المقارن 1705-1703/ 4.

(5) وهي قوله تعالى: (فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ). سورة المائدة: 89.

(6) وهي قوله تعالى: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا). سورة المجادلة: 4.

(7) وهي قوله تعالى: (فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ). سورة البقرة: 169.

(8) في أ: للشافعي. والشافعي هو: محمد بن إدريس أبو عبد الله: أحد الائمة الاربعة عند أهل السنة وإليه نسبة الشافعية كافة توفي سنة 204هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء المؤلف 5/ 10، و طبقات المفسرين ص25، و طبقات الفقهاء ص71. وينظر: الأم للإمام للشافعي 5/ 302.

(9) سورة البقرة: 185.

(10) الفقرة كلها منقولة من حاشية الصبان بتصرف بسيط جدا 31-29/ 1.

(11) في ب: يبدأ.

(12) ينظر: الأمر السابع في حاشية الصبان 32/ 1.

البسملة على هذا بقوة حديث البسملة، ومقتضى هذا الجواب أنه يخرج عن العهدة بذكرها قبل المقصود بالذات وإن سبقها شيء آخر، لكن الأولى أن لا يسبقها شيء آخر موافقة للكتاب العزيز.

والباء قيل: للاستعانة، وباء الاستعانة هي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها التي يتوقف وجوده عليها. وهو معترض بأنها هي التي للآلة، وجعل الباء هنا للآلة فيه إساءة أدب، إذ يلزم عليه جعل اسم الله آلة، وما أجيب به من أن للآلة جهتين[1] جهة تحقير وهي أنها غير مقصودة لذاتها، وجهة تعظيم وهو أن الفعل إنما يوجد بها وهي المقصودة هنا لا الأولى التي لاحظها المعترض، فالتأليف على الوجه الأكمل شرعا إنما يكون باسم الله -تعالى-، فينزل توقف الكمال منزلة توقف الوجود لكون الناقص كالعدم. قال العلامة: هو غير دافع لبقاء الإيهام[2].

وقيل: للمصاحبة، وباء المصاحبة هي التي بمعنى (مع)، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، كما في (اهْبِطْ بِسَلَامٍ)[3] أي: مع سلام أو مسلما. والمراد بالمصاحبة هنا بقرينة المقام المصاحبة على وجه التبرك[4]. وبقية معاني الباء كغيرها مفصلة في كتب النحو.

فيرد سؤال هل هذه الحروف من الالفاظ المشتركة كاشتراك (عين) بين معانيها؟. وتحقيق جوابه أن يقال: والكلام على كل من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ، وهو ما حذفت منه الأداة والوجه:

إما إن لم تكن متبادرة من حرف آخر غيره فيحكم بأن هذا الحرف مشترك بينها وضعا كالاستعانة والسببية والتعدية الخاصة والمعية بالنظر للباء، فالباء مشتركة بين هذه الأمور قطعا؛ لأنها لا[5] تتبادر من غيرها مع كونها وردت لها في العربية، والأصل الحقيقة.

وإما إن كانت متبادرة من حرف آخر كالابتداء والانتهاء بالنظر للباء، فإن الأول متبادر من لفظ (من)، والثاني من لفظ (إلى)، فهذا وقع فيه خلاف مذهب البصريين رده من أصله؛ لأن مذهبهم أن المعنى [إذا تبادر من حرف جار فهو له ولا ينوب عن هذا الحرف غيره في هذا المعنى][6] بقياس كما أن أحرف النصب والجزم كذلك، فإن ورد ما يوهم ذلك أولوه[7] إما بتضمين كما في قوله:

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ[8]

ولا يسلمون أن الباء بمعنى (من) بل يقولون: (شربن) مضمن معنى روين والباء باقية على معناها، وكما في: (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ)[9] فلا يسلمون أن الباء بمعنى (إلى) بل هي على معناها، و (أَحْسَنَ) مضمن معنى لطف.

وأما بتجوز كقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[10] فالاستعارة المشهورة على مذهبهم

(1) في أ: جهتان.
(2) ينظر: حاشية الصبان 44/ 1.
(3) سورة هود: 48.
(4) ينظر: حاشية الصبان 44/ 1.
(5) سقطت في ب.
(6) ما بين القوسين تصحيح في أ وهي ساقطة في ب.
(7) سقطت في ب.
(8) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، يدعو لامرأة بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لججه ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع. والشاهد أن باء (بماء) بمعنى (من). ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية 231/ 1.
(9) سورة يوسف: 100.
(10) سورة طه: 71.

ومذهب جمهور الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلا شذوذ قال في المغني: وهو أقل تكلفا[1]، فعليه حرف الجر مشترك وضعا بين جميع ما ورد له، ولا ينافيه ذكر النيابة؛ لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر حكموا بأن الآخر نائب، وإن كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة فمن هذا يقال أن (في) في[2] الآية للتعدية، بمعنى (على) ولا تجوز فحقق هذا المقام فكثيرا ما تقع فيه الأوهام أ.ه أمير[3].

وإنما خصت الباء بالبدء بها من بين الحروف قيل: لأنها أول ما صدر من عالم الأرواح يوم (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى)[4]، وقيل: تنبيها بما فيها من الكسر بناء وعملا[5] على أنه لا يتقدم إلا المنكسر المتواضع، وإشارة إلى طلب التواضع في مبدأ كل أمر[6] ذي البال، ولا يرد عليه لام الجر؛ لأنها تفتح مع الضمير غير الباء.

وطول رأسها بنحو من نصف ألف كما في الشنواني[7] وغيره قيل: تعظيما للحرف الذي ابتدأ به كتاب الله تعالى ثم طرد التطويل في بسملة غيره، وقيل: تعويضا عن ألف اسم المحذوفة منه بنحو من نصفها، وبقولنا: بنحو من نصفها يندفع ما يقال: التعويض[8] عن الألف ينافي التخفيف بحذفها.

[الكلام في لفظ: اسم]

والاسم لغة: ما دل على مسمى فيصدق بأنواع الكلمة الثلاثة، و(ما) واقعة على المفرد بدليل مسمى؛ لأن المفهوم منه المعنى الإفرادي، فلا تسمى الجملة اسما لغة كما قاله بعضهم، ثم الاسم إن أريد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ زيد الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعا، وإن أريد به المدلول مجازا لعلاقة المحلية والسببية باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه مطلقا عند غير الأشعري[9]، وأما عنده فعينه إن كان جامدا كالله، وغيره إن كان مشتقا من صفة فعل كالخالق، ولا غيره ولا عينه إن كان مشتقا من صفة ذات كالعالم.

قال السعد في شرح المقاصد: «الأصحاب اعتبروا المدلول المطابقي فأطلقوا القول بان الاسم هو نفس المسمى للقطع بأن مدلول الخالق شيء ما له الخلق لا نفس الخلق، ومدلول العالم شيء ما له العلم لا نفس العلم، والأشعري أخذ المدلول أعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن

---

(1) في المغني: وهو أقل تعسفا. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 151/ 1.

(2) سقطت في أ.

(3) محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية، توفي بالقاهرة سنة 1232هـ. ينظر: الأعلام 71/ 7، و معجم المؤلفين 183/ 11. والنقل من حاشيته المحققة ص30.

(4) سورة الأعراف: 172.

(5) في ب: أو عملا.

(6) سقطت من أ.

(7) أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشَّنَوَاني: نحوي. تونسيّ الأصل توفي1019 هـ.. ينظر: شذرات الذهب 125/ 6، و الأعلام 62/ 2. ولم أتمكن من توثيق كلام الشنواني إن كان في حاشيته المخطوطة أو في غيرها.

(8) في أ: للتعريض.

(9) الأَشْعَري هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة. ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية 604/ 2 برقم 235، و سير أعلام النبلاء 392/ 11 برقم 2896، و الأعلام 263/ 4.

مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات، ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير»[1] أ.ه.

فتحصل مما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعا، وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون[2] عينه وتارة يكون[3] غيره وتارة يكون[4] لا غيره ولا عينه، فلهذا «قال بعضهم»[5] لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغير المنفي في قولهم صفة الذات[6] ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وإن لزمته.

وأما التسمية فتطلق على وضع الاسم على المسمى، وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير الاسم وغير المسمى، والجلالة إن أريد بها مدلولها فإن أريد بالاسم كل اسم من أسماءه تعالى سواء اختص به كالله والرحمن والرب معرفا بأل، أو تبادر منه كالفتاح والغفار كانت إضافة اسم إليها لامية استغراقية، وإن أريد به جنس أسماءه تعالى فلاميته جنسية، وإن أريد اسم مخصوص فلاميته عهدية، ومرادهم بالجنس في الاحتمال الثاني الجنس في ضمن الإفراد لا الجنس من حيث هو لعدم صحة إرادة الباري بالبسملة له؛ لأن جنس الاسم من حيث هو لا ينطق به حتى يقع ابتداء أو استعانة به أو مصاحبته[7] له، والجنسية بذلك المعنى المراد هي العهدية ذهنا في اصطلاح البيانيين.

وإنما قيل: بسم الله، ولم يقل: بالله، مع أن ابتداء الأمر بسم الله حاصل بقوله: بالله، مبالغة في الأدب حيث لم يؤت بما يدل على الذات من أول الأمر، بل أتي بما يدل على ما يدل عليها وهو الاسم، إذ مدلوله لفظ دال على مسماه، فهو كقولهم: سلام على المجلس العالي وعلى الحضرة الشريفة؛ ولأنه أبعد عن إيهام القسم من بالله، ولإشعاره[8] بأن الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما يكونان بذاته.

[الكلام في لفظ الجلالة: الله]

وأعلم أنه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم، فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها: خلافهم في كونه علما أو وصفا او اسم جنس، فقال الجمهور: إنه علم وضع للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، وهذان الوصفان لإيضاح المسمى لا لاعتبارهما في المسمى وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات فقط على الصحيح. إن قيل يعكر عليه قولهم: هذا الاسم مستجمع لجميع الصفات إذ هو يفيد أنه يدل عليها، قلنا: ليس المراد أنه يدل عليها مع الذات بل معناه أنه مستجمع لجميع الصفات باعتبار المعنى الملحوظ مرجحا للتسمية به المفهوم من أصله الذي هو (إله) على الأصح وهذا المعنى هو الألوهية المتضمنة جميع صفات الكمال، واستدلوا لهذا القول بثلاثة أوجه:

الأول: إنه[9] يوصف ولا يوصف به.

الثاني: إنه لابد له -تعالى- من اسم تجري عليه صفاته كما هو قانون الوضع اللغوي ومقتضى استعمالات العرب ولا يصلح له مما يطلق عليه

(1) شرح المقاصد، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت 793هـ) 339-338/ 4.
(2) في أ: تكون.
(3) في أ: تكون.
(4) في أ: تكون.
(5) سقطت في ب.
(6) في ب: للذات.
(7) في ب: مصاحبه.
(8) في أ: والاشعاره.
(9) في أ: أن.

سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه.

الثالث: إنه لو لم يكن علما بأن كان صفة أو اسم جنس لكان كليا فلا يكون (لا إله إلا الله) توحيدا مع انه توحيد بالإجماع وبحث في الأولين بأنهما إنما ينفيان كونه وصفا لا كونه اسم جنس؛ لأنه يوصف ولا يوصف به؛ ولأنه يكفي في جريان تلك الصفات.

وقال البيضاوي[1]: الأظهر أنه وصف في أصله، لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل وصار كالعلم أجري مجرى العلم في إجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة[2]، وقوله: لما غلب إلى قوله: وعدم أي: فلا دلالة، لكونه يوصف ولا يوصف به ولا لصلاحيته لإجراء صفات الذات عليه على العلمية، وقوله: وعدم الخ أي: فلم يلزم على كونه صفة كونه كليا فاندفعت الوجوه المذكورة في إثبات كونه علما، وفي قوله: وصف «في أصله»[3] إشعار بأنه صار علما بالغلبة وصرح به الشيرواني[4] في حواشيه عليه، واستدل البيضاوي على ما اختاره بثلاثة أوجه:

الأول: إن ذاته تعالى من حيث هي من غير اعتبار أمر آخر معها أمر غير معقول للبشر، فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ قال الشيخ زاده[5]، أي لا يمكن أن يكون مدلولا عليه بلفظ يوضع له بخصوصه، سواء كان الواضع هو الله تعالى أو البشر. أما الأول: وهي نفي إمكان أن يدل عليه بلفظ يوضع له بخصوصه على أن الواضع هو الله تعالى؛ فلأن الحكمة في وضع اللفظ للمعنى فهم البشر المعنى عند إطلاق اللفظ، وهو إنما يتصور في المعاني المعقولة للبشر. وأما الثاني فظاهر؛ لأن وضع البشر للمعنى فرع تعقله وهو غير ممكن لهم.

الثاني: إن الاسم الكريم لو دل على مجرد ذاته أي بحسب الأصل لما أفاده قوله تعالى: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ)[6] معنى صحيحا قال الشيخ زاده[7]، أي: أن الظاهر تعلق قوله: في السماوات بلفظ الجلالة، فلو لم يكن وصفا في الأصل لما صح أن يتعلق به الظرف؛ لعدم اشتماله على الفعل أصلا لا في الأصل ولا في وقت الاستعمال، فلا يفيد معنى صحيحا على تقدير حمله على ظاهره، وإن أفاده على خلاف ظاهره، وأما إن كان وصفا في الأصل وإن كان ذلك مهجورا عند استعماله علما، فيصح أن يتعلق به الظرف باعتبار اشتماله على معنى الفعل في الأصل فيكون المعنى وهو المستحق للعبادة فيهما أ.هـ وقوله: على خلاف ظاهره، من أنه يجعل الظرف متعلقا بمحذوف، أي: المعبود في السماوات والأرض، أو حالا من سركم وجهركم.

وجملة (يعلم) يصح حينئذ أن تكون خبرا ثانيا، وأن تكون هي الخبر و (الله) بدل، ويكون الخطاب على كلٍ عاما للملائكة أيضا، إذ لا سر لغيرهم ولا جهرٍ في السماوات. وقول البيضاوي:

(1) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ، البيضاوي: قاض، مفسر. ينظر: طبقات المفسرين للادنروي ص254 ، و بغية الوعاة 2/ 50 ، و طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي 8/ 157 ، الاعلام 4/ 110 .

(2) نقل قول البيضاوي بتصرف، ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل 1/ 26.

(3) في ب: بأصله.

(4) نور الله بن محمد رفيع بن عبد الرحيم الشرواني، الحنفي توفي سنة (1065هـ). ينظر: معجم المؤلفين 13/ 123. ولم أعثر على حاشيته على البيضاوي مخطوطة أو محققة.

(5) حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي 1/ 54.

(6) سورة الأنعام: 3.

(7) حاشية شيخ زاده 1/ 54.

لما أفاد.. ألخ[1]، يقتضي بظاهره أنه يفيد معنى فاسدا على تقدير دلالة لفظ الجلالة على مجرد ذاته المخصوصة، وبينه الشيرواني بأن المعنى حينئذ ذاته تعالى- في السماوات والأرض وهو فاسد لما فيه من إفادة الحلول والجسمية. قال العلامة أقول: هذا خروج عن [الموضوع إذ الموضوع][2] ظاهر الآية وهو تعلق الظرف بالاسم الكريم لتعلقه، على هذا يكون محذوف، وعليه يكون دفع الفساد باعتبار تقدير المحذوف كونه[3] خاصا كالمعبود فتنبه[4].

الثالث: أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا [5] الآخر في المعنى والتركيب، وهو حاصل بين لفظ الجلالة والأصول التي تذكر له، أي: فهو مشتق فيكون وصفا.

وأجيب عن الأول: بأن التفعل الذي لم يحصل للبشر هو التفعل بالكنه، وأما التفعل بوجه مختص فهو حاصل لهم وهو كاف في فهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمة الوضع إن قلنا الواضع هو الله، وفي إمكان وضعهم اللفظ للمعنى إن قلنا الواضع هم، بدليل وضع الأب علما لولده قبل رؤيته.

وعن الثاني: بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفيته، لجواز أن يكون تعلقه باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عن المفهوم من أصل اشتقاقه.

وعن الثالث: بأن كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الأصل، وإنما يقتضيه[6] أن لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمة وليس كذلك، فإن أسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليس بصفات لدلالتها على معنى بنوع تعين[7]، ووجهه كما أفادني[8] شيخنا البولاقي[9]: أن أسماء الزمان وما بعدها إنما تقال لما هو معد لمعاني مصادرها وغيره وإن كان صالحا لها لا تطلق تلك الأسماء عليه فمذهب مثلا باعتبار كونه اسم زمان موضوع لزمان معد للذهاب، لا لكل زمان وقع فيه ذهاب، ومسجد باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود، لا لكل محل وقع فيه السجود، ومفتاح إنما يقال للآلة المعدة[10] للفتح، لا لمطلق ما وقع به الفتح، وأما الصفات فتطلق على كل متصف بمعنى مصدرها وليس فيها اعداد أ.ه. وقل اسم لمفهوم من حيث هو يحتمل الواجب لذاته والمستحق للمعبودية، وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما، أي: بل هو اسم جنس ورد بإجماعهم على أن لا إله الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم لم تفده؛ لأن الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة لا يقال إفادتها التوحيد باعتبار القرائن أو الشرع؛ لأنا نقول تفرقة أهل اللسان بين لا إله إلا الله ولا إله إلا الرحمن فيعدون الأول توحيدا[11]، أي: صريحا دون الثاني مع وجود القرائن في كل دليل على إنها تفيده بذاتها لا بواسطة القرائن فبطل الشق الأول ولو كانت الإفادة باعتبار الشرع دون اللغة

(1) أنوار التنزيل 26/ 1.
(2) في المخطوطات لفظة: موضوع، وما أثبته ما بين العضادتين من حاشية الصبان المحققة.
(3) في ب: كونا.
(4) حاشية الصبان 80/ 1.
(5) في أ: لا.
(6) في ب: تقتضيه.
(7) في ب: تعيين.
(8) في ب: أفاده.
(9) مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم البرلسي البولاقي البُرُلُّسي، أبويحيى: فقيه مالكي مصري توفي سنة 1263هـ. ينظر: الأعلام 233/ 7، و معجم المؤلفين 252/ 12.
(10) في ب: التي معدة.
(11) في ب: توحيد.

لـزم أن لا يحكـم بالتوحيـد بمجـرد هـذا القـول مـا لم يعلـم أن القائـل عـلى اصطـلاح الـشرع والـلازم باطـل فكـذا الملـزوم الـذي هـو الثـاني، ثـم أنـه اختلـف عـلى القـول بأنـه علـم بالوضـع، فقيـل: إنـه منقـول، أي: مأخـوذ مـن أصـل بنـوع تـصرف، وقيـل: مرتجـل لا أصـل لـه ولا اشـتقاق بـل هـو اسـم[1] موضـوع ابتـداء لذاتـه المخصوصـة، وعـلى أنـه منقـول قيـل أنـه منقـول ومشـتق مـن أصـل لا يعلمـه إلا الله تعـالى، قـال العلامة الأمـير: لا يخفـى ضعـف هـذا القيـل إذ حيـث لم يعلـم الأصـل فمـن أيـن الحكـم بالاشـتقاق فـإن أراد الأدب فليقـف عـن أصـل الاشـتقاق.

وقيـل مـن (ألـه)[2] إذا عبـد بالبنـاء للفاعـل أو إذا تحـير لتحـير الألبـاب في عظمتـه سـبحانه مـن لا يعلـم قـدره غـيره، فالعجـز عـن الادراك إدراك، ومـن كلام العـارف المقـدسي[3] في مفاتيـح الكنـوز[4]:

يَا أَيُّـهَا الـمُدَّعِي للهِ عِرفَـانـاً
وَقَـد تَـفَـرَدَ بِالتَوحِيدِ إِعلانَا
وتَطْلُبُ الحَقَّ بِالعَقلِ الضَعِيفِ وبالقِياسِ
والـرأي تـحـقـيـقـاً وتبيـانـا
ظَنَنْتَ جَهْلاً بِأَنَ اللهَ تُـدرِكَـهُ
ثَـوَاقِبَ الفَّكْرُ وتدريه إيقانا
أَوْ العُـقُـول أَحَاطَتـهُ بَديهَتهَا
وهل أَقَـامَت بِهِ لَـولاهُ بُرهَـانَاً
اللهُ أَعظَمُ شأنـاً أَن يُحِيـطَ بِهِ
عِلمٌ وَعَقلٌ ورَأيٌ جَلَّ سُلطَانا

أو إذا فـزع؛ لأنـه[5] يفـزع مـن خوفـه ولـه في المهمات، أو إذا ولـع لولـوع العارفين بـه حبا وفكـرا أو ذكـرا ومـن كلام المقـدسي أذاقنـا الله مدامـه:

إنَّ الـمحبَّةَ أَحْـرقَـتْ أحشـائِي
وَمَدَامِعِي تَـنْهَـلُّ كَـالأَنـــوَاءِ
فَأَنَا الحَرِيْقُ بِأَضْلُعِي وَأَنَا الغَرِيقُ
بِأَدْمُـعِـي يَا مُنْقِذَ الغُـرَقَـاءِ
وَمِـنَ العَجَائِبِ أَنَّ نَارَ تَـحَـرُقِي
تَـزْدَادُ وَقْدَاً عِـنْدَ فَرطِ بُكَائِي
فَالنَارُ وَالـمَاءُ القَرَاحُ[6] تَآلَفَا
هَـذَا لَـعَمرِي أَعْـجَبُ الأَشيَاءِ

وأصلـه عـلى كل معنـى مـن هـذه المعـاني (ألـه) فعـال بمعنـى مفعـول أي: معبـود أو متحـير في عظمتـه أو مفـزوع إليـه أو مـن خوفـه أو مولـوع بـه وقيـل غـير ذلـك.

[الكلام في: الرحمن الرحيم]

والرحمـن الرحيـم صفتـان مشـبهتان موضوعتـان للمبالغـة، مشـتقتان مـن رحُـم بضـم الحـاء منقـولا مـن رحِـم بكسرهـا؛ لاطـراد نقـل الفعـل المتعـدي إلى فعـل «بضـم الفـا»[7] في بـابي المـدح والـذم، أو مـن (رحِـم) بكسرهـا مجعـولا لازمـا بـأن لا يعتـبر تعلقـه بمفعـول لا لفظـا ولا تقديـرا كقولـك: زيـد يعطـي، أي: يصـدر منه الإعطـاء، فـإن قلـت كيـف يدعـى اللـزوم وقـد ورد: (رحمـن الدنيـا والآخـرة ورحيمهـا)[8] بالإضافـة إلى

(1) سقطت في ب.
(2) في ب: الذي.
(3) عبـد السـلام بـن أحمـد بـن غانـم المقـدسي، عـز الديـن: واعـظ، لـه نظـم ونثـر، تـوفي بالقاهـرة سـنة 678ه. ينظـر: الأعـلام 355/ 3، و معجـم المؤلفـين 223/ 5، و هديـة العارفـين 571/ 1.
(4) لم أعثر على الكتاب.
(5) في ب: لا.
(6) في أ: القرح.
(7) في أ: بالضم.
(8) الحديـث روي عـن أنـس أن النبـي ﷺ قـال لمعـاذ: «أَلاَ أُعَلِّمُـكَ دُعَـاءً تَدْعُـو بِـهِ لَـوْ كَانَ عَلَيْـكَ مِثْـلُ جَبَـلِ أُحُـدٍ دَيْنًـا لَأَدَّى اللهُ عَنْـكَ؟ قُـلْ يَـا مُعَـاذُ: اللَّهُـمَّ مَالِـكَ الْمُلْـكِ، تُـؤْتِي الْمُلْـكَ مَـنْ تَشَـاءُ، وَتَنْـزِعُ الْمُلْـكَ مِمَّـنْ تَشَـاءُ، وَتُعِـزُّ مَـنْ

المفعول، قلت: من يدعيه يقول: أنه على التوسع، أي: أنه توسع بإسقاط الجار وهو (في) فنصب ثم أضيف، وأورد على قولهم موضوعتان للمبالغة أن صيغ المبالغة محصورة في خمس: فعال، ومفعال، وفعول، «وفعل، وفعيل»[1] العامل نصبا، والصفتان المذكورتان ليستا منها، أما (رحمن) فظاهر، وأما (رحيم)؛ فلأنه هنا غير عامل [نصبا، وقد نص غير واحد على أن فعيلا إنما بعد منها إذا كان عاملا نصبا][2]، وأجيب: بأن المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة، والصفتان المذكورتان تفيد أنها بالمادة كجواد، على أنه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس.

والرحمة لغة رقة في القلب تقتضي الاحسان، وهي[3] من الإعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى- كالحياء والرضا والغضب والفرح، فوصفه -تعالى- بها إنما هو ضرب من التجوز، ولهذا ذكر الخادمي[4] أن وصفه -تعالى- بـ (الرحمن الرحيم) من المتشابه، وما يذكر من معناهما تأويل لها على طريق الخلق أ.ه. فأما أن يراد بالرحمة «غايتها التي هي»[5] الإحسان فتكون صفة فعل، أو إرادة الاحسان فتكون صفة ذات، وهذا التجوز يصح أن يكون على طريق المجاز المرسل من باب استعمال اسم السبب الذي هو الرقة في المسبب القريب الذي هو إرادة الاحسان أو البعيد الذي هو الاحسان، أو من باب استعمال اسم الملزوم في اللازم القريب أو البعيد، وأن يكون على طريق الاستعارة المفردة المصرحة التبعية بأن يشبه الاحسان أو إرادته برقة القلب بجامع ترتب الانتفاع والسرور على كل، ويشتق من الرحمة بمعنى الاحسان أو إرادته الرحمن الرحيم، والمكنية[6] بأن يشبه مدلول الضمير المستتر في الصفة بذي الرحمة الحقيقي بجامع صدور النفع من كل تشبيها مضمرا في النفس وتجعل الصفة تخييلا وفيه من إساءة الأدب ما لا يخفى، وأن يكون على طريق الاستعارة التمثيلية بأن يشبه هيئة إنعامه تعالى- على عباده [وبسطهم[7] بإحسانه على أكمل وجه][8] بهيئة رقة الملك لرعاياه وعموم بره بجامع هيئته تعميما[9] وهي هيئة التفضل على المحتاج في كل، ويستعار اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها هو[10] «ورحمن ورحيم»[11] للهيئة المشبهة [بناء على جواز إفراد اللفظ المستعار في الاستعارة التمثيلية كما يقول سعد الدين، أو الاقتصار لفظا على بعض المركب الموضوع للهيئة المشبه بها][12] كما يقول السيد، وهذا الاقتصار موجب لترك اللفظ المستعار فيها انتهى

تَشَاءُ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تُعْطِيهِمَا مَنْ تَشَاءُ، وَتَمْنَعُ مِنْهُمَا مَنْ تَشَاءُ، ارْحَمْنِي رَحْمَةً تُغْنِينِي بِهَا عَنْ رَحْمَةِ مَنْ سِوَاكَ». قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغير، ورجاله ثقات». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 10/ 186 برقم 17443.

(1) في ب: وفعيل وفعل.

(2) سقطت في ب.

(3) في أ: فهي.

(4) محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادِمي: فقيه أصولي، من علماء الحنفية توفي سنة 1176هـ. ينظر: الأعلام 7/ 68، معجم المؤلفين 11/ 301.

(5) سقطت في ب.

(6) في ب: أو المكنية.

(7) في ب: وتبسطهم.

(8) في أ: ما بين العضادتين شط بخط.

(9) في ب: تعمهما.

(10) في ب: وهو.

(11) في ب: الرحمن الرحيم.

(12) ما بين القوسين سقطت في ب.

صبان بتصرف.

وقوله لترك اللفظ.. ألخ، وفيه من التكلف وإساءة الأدب ما لا يخفى، ثم (الرحمن) مجاز لا حقيقة له بناء على المشهور من عدم استعماله في غيره -تعالى- استعمالا صحيحا بخلاف (الرحيم)، وما ذكر من مجازية وصفه -تعالى- بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة، أما وصفه تعالى بها بحسب الشرع فقال الأستاذ الصفوي[1]: الأقرب أنه حقيقة شرعية في الإحسان أو إرادته لغاية التبادر بدون ملاحظة علاقة وقرينة، وشرط المجاز ملاحظتهما.

واختلف في أي الصفتين أبلغ فقيل: (الرحمن) أبلغ من (الرحيم)؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، وقيل: الرحيم أبلغ؛ لأن فعيلا للصفات العزيزية ككريم وشريف وفعلان للعارض كسكران وغضبان.

وقال أبو حيان[2] كل منهما أبلغ من جهة قابلية فعلان من جهة إفادته الامتلاء والغلبة، وأبلغية فعيل من جهة إفادته التكرار والوقوع بِمَحَالِّ الرحمة أي عليها ومراده بِالمَحَالِّ المرحومون قال ولذلك لا يتعدى الأول ويتعدى الثاني تقول زيد رحيم المساكين كما يتعدى فاعل[3] أ.ه. وهو جري على أن الرحيم صيغة مبالغة، واستشكل تقديم الرحمن على القول بأنه أبلغ بأن اللائق في الإتيان تقديم غير الأبلغ «على الأبلغ»[4] نحو: جواد فياض، وشجاع باسل، ليكون لذلك الثاني فائدة كما أن اللائق في النفي العكس للعلة المذكورة، وأجيب: بأن محل ما ذكر إذا تضمن[5] الأبلغ غير الأبلغ كما في الأمثلة، أما إذا لم يتضمنه كما هنا إذ لا يلزم من الإنعام بالجلائل الإنعام بالدقائق، فتقديم كل حسن لحصول الفائدة قال العلامة: «أقول هذا الجواب إنما يتأتى على أن الرحمن أبلغ كما وكيفا أو كيفا فقط[6] لا على أنه أبلغ كما[7] فقط كما لا يخفى»[8] أ.ه. أي: لأن الأبلغية في الكم فقط لا تستلزم الأبلغية «في الكيف»[9] فيشمل[10] الدقيقة فيكون متضمنا لغير الأبلغ فيحسن تقديم غير الأبلغ، فإن قلت لكن الأفصح «تقديم غير الأبلغ»[11] مطلقا، أي: ولو لم يتضمن الأبلغ ما فيه ليترقى من الأدنى إلى الأعلى. قلت: التقديم الأبلغ هنا وجه وجيه وهو أن الرحمن[12] من باب التكميل المسمى بالاحتراس أيضا الذي هو [فن من][13] البلاغة وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الإيهام، فإن الوصف بالرحمن لما كان يوهم أن دقائق النعم لا تصدر عنه -تعالى-

(1) الأغلب هو: مصطفى بن محمد بن يوسف الصفوي القلعاوي: مؤرخ مصري، من فقهاء الشافعية توفي في القاهرة سنة 1230هـ. ينظر: الأعلام 242-241/ 7، و معجم المؤلفين 285/ 12. ولم أعثر على قوله فيما بين يدي من الكتب.

(2) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. توفي سنة 745 هـ. ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي 278/ 1 برقم 344، و الأعلام 152/ 7.

(3) ينظر: البحر المحيط 31/ 1.

(4) سقطت في ب.

(5) في أ: تضمنت.

(6) في ب: أو كيفا.

(7) في أ زيادة: في الكيف.

(8) حاشية الصبان 113/ 1.

(9) في أ: النعم

(10) في المخطوطات اختصار لم اهتد لقراءته وهو بهذا الشكل: ح~.

(11) سقطت في ب.

(12) في المخطوطات اختصار لم اهتد لقراءته وهو بهذا الشكل: ح~.

(13) من ب.

لحقارتها أتي بالرحيم دفعا لهذا الإيهام.

[الكلام في جملة البسملة]

ثم جملة البسملة هل هي إنشائية وخبرية، قال العلامة: «لنا في ذلك تفصيل [حسن][1] حاصله أن الباء إذا كانت للاستعانة أو المصاحبة فالجملة المقدرة أعني أولف مثلا خبر لصدق حد الخبر عليها وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره»[2]. لتحقق التأليف مثلا بدون ذكر أولف ومتعلقها أعني الجار والمجرور أنشاء لصدق حد الإنشاء عليه وهو الكلام الذي لا يتحقق مدلوله خارجا بدون ذكره لعدم تحقق الاستعانة[3] والمصاحبة له بدون ذكر بسم الله.

فإن قلت الجار والمجرور ليس بكلام فكيف جعله[4] إنشاء، قلت: هو معنى الكلام؛ لأنه في معنى استعين باسم الله أو أصاحب اسم الله فبان أن مجموع أولف[5] بسم الله الرحمن الرحيم على تقديري الباء المذكورين خبر صدرا إنشاء عجزا ... وإن كانت للتعدية فإن جعلت متعلقة بفضلة نحو مبتدئا أو[6] مستعينا أو[7] متبركا فالمجموع كذلك أي خبر صدرا وهو أولف إنشاء عجزا أو هو الفضلة مع ما تعلق بها من الجار والمجرور أي لإنشاء الابتداء بسم الله أي جعله بداية أو الاستعانة أو التبرك وإن جعلت متعلقة بعمدة[8] نحو أبتدئ أو ابتدائي، أو أستعين أو استعانتي، أو أتبرك[9] أو تبركي، فالمجموع إنشاء، أي: لإنشاء ما ذكر... هذا كله إذا لم يجعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى مع اعتبار الاستعانة أو المصاحبة [10] بالمعنى المذكور بأن جعلت الباء لأحدهما أو قدر متعلقهما من مادة أحدهما كانت الاستعانة أو المصاحبة بالذات العلية، وكان المجموع على جعل الباء «لأحدهما خبرا صدرا أو عجزا، أو خبرا صدرا إنشاء عجزا؛ لأنه إن قصد بالعجز»[11] الإخبار عن وقوع استعانة أو مصاحبة بالذات خارجا كان خبرا، وإن قصد به إنشاء أحدهما كان إنشاء، وهذا على تقدير المتعلق من مادة أحدهما فضلة، نحو: مستعينا ومصطحبا، فإن قدر من مادة أحدهما عمدة، نحو: أستعين أو استعانتي، وأصطحب واصطحابي، كان المجموع خبرا عن وقوع أحدهما أو إنشاء لأحدهما فأحفظ على هذا التفصيل[12].

هذا ما «يسره المنيفة»[13] جمعه على هذه الجملة الله[14] من المسائل الجليلة، جعله الله خالصا لوجهه الكريم، وعصمني وقارئه من الشيطان الرجيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه [أجمعين][15]، وسلم [تسليما كثيرا إلى يوم الدين][16]،

---

(1) من ب.
(2) حاشية الصبان 126/ 1.
(3) في ب: الاستعارة.
(4) في ب: يكون.
(5) سقطت في ب.
(6) في ب: و.
(7) في ب:و.
(8) في ب: بعهدة.
(9) في أ: تبرك.
(10) في ب زيادة العبارة التالية: بمعنى الملاحظة والاستحضار فإن جعل الاسم مقحما أو بمعنى المسمى واعتبر عليها الاستعانة أو المصاحبة.
(11) سقطت في ب.
(12) من (فإن قلت الجار والمجرور.. إلى.. هذا التفصيل) نقله المؤلف من حاشية الصبان بتصرف بسيط ينظر: 126-127/ 1.
(13) في ب: يسر الله.
(14) في ب: المنيفة.
(15) من ب.
(16) من ب.

«تمت في شهر شوال، يوم الخميس خلا منه خمس وعشرون يوما، سنة ألف ومائتين وخمسة وستين، والحمد لله على التمام وعلى كل حال»[1].

الاستدراك الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم

الباء أصلية على الحق، فتحتاج إلى متعلق وذلك المتعلق يقدر في كل شيء بحسبه، فتقديره في نحو التأليف أولف، وفي القراءة أقرأ وهاهنا إشكال وهو أن المحذوفات المقررة في القرآن كالتعليق[2] المقدر في بسملة الكتاب العزيز الذي هو اقرأ أو اتلو مثلا من كلام الحوادث فإن جعلناه من القرآن لزم تأليف القرآن من الحادث والقديم والمركب «من الحادث والقديم»[3] حادث فيلزم أن القرآن حادث ولزم أيضا تأليف القرآن من المعجز وهو كلام الله تعالى وغير المعجز وهو المتعلق المقدر والمركب من المعجز وغير المعجز [4] فيلزم أن القرآن غير معجز، وورد أيضا أن المقام قد لا يقتضي تقدير لفظ بعينه بل أي لفظ صالح في المقام فإن جعلناه جميع ما يصلح تقديره من القرآن فلا خفاء في بطلانه للزوم العبث في ذلك وأن جعلنا واحدا منها من القرآن [دون البقية لزم الترجيح بلا مرجح هذا إن جعلنا المحذوفات من القرآن][5] وإن جعلناها من غير القرآن لزم احتياج القرآن القديم إلى غيره الحادث ولا خفاء أن ذلك نقص والجواب إنا نقول لنا أن نحتاج[6] كونها من القرآن كما هو مذهب بعضهم ونقول أن الكلام هنا في القرآن اللفظي ولا شك أن القرآن اللفظي بجميع أجزاءه حادث فلا محذور في لزوم الحدوث ندفع الإيراد الثاني بمنع كون المركب من المعجز وغير المعجز «غير معجز»[7] وسند ذلك أن مجموع القرآن وكل سورة منه وكل ثلاث آيات منه معجز مع أن الآية والآيتين غير معجز والإيراد الثالث بأن المحكوم بكونه قرآنا نوع المقدر الصادق بكل لفظ يصلح في المقام نعم يرد على هذا النوع لا وجود له إلا في الأذهان فيلزم تركب القرآن من[8]

لفظي وذهني وفرض الكلام في القرآن اللفظي فليتأمل ولنا أن نحتاج كونه من غير القرآن كما هو مذهب كثير ولا نقص في احتياج القرآن إليه من حيث تمام المعنى حذفه وهذا هو عين البلاغة فيكون المحذوف مريد؟ الله تعالى غير مقول له وهذا هو الأصح بل في ذلك كمال الكمال لأن حذفه إنما هو الاقتضاء المقام أ.هـ صبان على ابن عقيل.

الاستدراك الثاني:

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على البسملة شهير لا حاجة إلى الإطالة به وإنما نذكر هنا تحقيق الخبر والإنشاء من الجملة المقدرة بها البسملة أعني قولنا أولف مستعينا أو متبركا حال من فاعل أو لف وقد تقرر أن الحال قيد في عاملها فهاهنا مقيد وقيد والأول خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما يتحقق مدلوله بدون ذكر داله ولا شبهة أن التأليف يتحقق خارجا بدون ذكر أولف، والثاني إنشاء لصدق حد الإنشاء عليه وهو

(1) في ب: تمت على يد الفقير الحقير محمد بن رجب التميمي النابلسي غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له ولهما بالمغفرة ولكافة المسلمين آمين.
(2) في ب: كالمتعلق.
(3) في ب: «والمركب من القديم والحادث».
(4) في ب زيادة: غير معجز.
(5) ما بين العضادتين زيادة من ب.
(6) في ب: نختار.
(7) سقطت في ب.
(8) إلى هنا انتهت مخطوطة جامعة النجاح في غزة.

ما يتحقق مدلوله بذكر داله فقط ولا شك أن كلا من الاستعانة والتبرك لا يتحقق مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه وهو قولنا مستعينا أو متبركا فقد اتضح محل الخبرية والانشائية من جملة البسملة وسقط إشكال كونها إنشائية بأن شأن الإنشاء لا يتحقق مدلوله بدون ذكر اللفظ الدال عليه والأمر هنا ليس كذلك لتحقق التأليف بدون ذكر أولف وكونها خبرية بأن الخبر شأنه أن يتحقق مدلوله بدون اللفظ وما هنا ليس كذلك، لأن الاستعانة مثلا لا يتحقق مدلولها بدون ذكر اللفظ الدال عليها والقول بأن الجملة بتمامها تبعا لإنشاء المتعلق غير سديد أ.ه بناني[1] على جمع الجوامع والله الموفق.

اللهم صلِّ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر

القرآن الكريم

1. الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر – أيار / مايو 2002 م.
2. ألفية ابن مالك، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)الناشر: دار التعاون.
3. الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس (المتوفى: 204هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: 1410هـ/ 1990م
4. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المؤلف: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الأولى – 1418هـ.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .
6. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت – الطبعة الأولى 1407م.
7. ترتيب الأعلام على الأعوام (الأعلام: لخير الدين الزركلي) رتبه وعلق عليه زهير ظاظا دار الأرقم بيروت–لبنان.
8. الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى 1395 – 1975م.
9. جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى،1987م.
10. حاشية محي الدين شيخ زادة (المتوفى 951هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،

(1) عبد الرحمن بن جاد الله البناني، المغربي، المالكي، نزيل مصر. فقيه، اصولي من تصانيفه: حاشية على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع في اصول الفقه في مجلدين، والبناني نسبة إلى بنانة (من قرى منستير. إفريقية)، توفي سنة 1198ه. ينظر: الأعلام 302/ 3، معجم المؤلفين 132/ 5، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: 1360هـ) علق عليه: عبد المجيد خيالي الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003م 494/ 1 برقم 1367.

الطبعة الأولى 1419هـ-1999م.
11. حاشية محي الدين شيخ زاده محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1419هـ-1999م.
12. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، المؤلف: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى: 1335هـ) حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993م.
13. خزانة التراث - فهرس مخطوطات، المؤلف: قام بإصداره مركز الملك فيصل [الكتاب مرقم آليا].
14. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تصحيح: سالم الكرنكوي، دار الجيل- بيروت، الطبعة 1414هـ-1993م.
15. رسالة على تحقيق البسملة للشيخ محمد الأمير الكبير المالكي)ت 1233 هـ (دراسة وتحقيق د. باسم عبد الرحمن البابلي، كلية الآداب- قسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية - فلسطين - غزة، مجلة رفوف، المجلد6، العدد الأول سبتمبر 2018م.
16. الرسالة الكبرى في البسملة تأليف محمد بن على الصبان، تحقيق فواز أحمد زمرلي و حبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي بيروت 1428هـ- 2007م.
17. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
18. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
19. سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، باب الهدي في الكلام.
20. سير أعلام النبلاء المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985م
21. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (المتوفى: 1360هـ) علق عليه: عبد المجيد خيالي الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003م.
22. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: عبد الحي بن أحمد العكري، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير - بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ-1985م.
23. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى،

1427هـ- 2007م.
24. شَرحُ مشكِلِ الوَسِيطِ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، المحقق: د. عبد المنعم خليفة أحمد، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر ، السعودية، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.
25. شرح المقاصد، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت 793هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر عالم الكتب، بيروت- لبنان سنة النشر 1419هـ - 1998م، الطبعة الثانية.
26. صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة 1407 - 1987.
27. طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1413هـ.
28. طبقات الفقهاء الشافعية، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) المحقق: محيي الدين علي نجيب الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.
29. طبقات الفقهاء، المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: 476هـ) هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: 711هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار الرائد العربي بيروت- لبنان الطبعة: الأولى، 1970م.
30. طبقات المفسرين، تأليف: أحمد بن محمد الأدنه وي ، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، الطبعة الأولى 1417هـ- 1997م.
31. علم البيان، المؤلف: عبد العزيز عتيق (المتوفى: 1396 هـ)، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: بدون، عام النشر: 1405 هـ - 1982م.
32. غاية الوصول في شرح لب الأصول، المؤلف: للشيخ زكريا الأنصاري، (المتوفى: 926هـ)، الناشر: دار الكتب العربية الكبرى، مصر.
33. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) المحقق: يوسف النبهاني الناشر: دار الفكر - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2003م.
34. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
35. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، المؤلف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: 1162هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: 1351 هـ.
36. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: 1061هـ) المحقق: خليل المنصور الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997م.
37. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي: دار الفكر، بيروت - 1412هـ.

38. مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر الرازي: تحقيق: محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - 1415هـ - 1995م.
39. مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرين: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية 1420هـ، 1999م.
40. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
41. معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري - تركيا؛ الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001م.
42. معجم المؤلفين، المؤلف: عمر رضا كحالة الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
43. معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) الناشر: دار صادر، بيروت.
44. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري: تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله: دار الفكر - بيروت الطبعة السادسة 1985م.
45. المقارنات التشريعية، تطبيق القانون المدني والجنائي على مذهب الامام مالك، محمد حسنين محمد مخلوف العدوي، دراسة وتحقيق: أ.د محمد أحمد سراج، و أ.د علي جمعة محمد، مطبعة دار السلام، الطبعة الأولى 1420هـ-1999م.
46. المُهَذَّبُ في عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ المُقَارَنِ، المؤلف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999م.
47. نزهة المشتاق في اختراق الآفاق المؤلف، محمد بن محمد بن عبد الله الطالبي، المعروف بالشريف الادريسي (المتوفى: 560هـ) الناشر: عالم الكتب، بيروت 124/ 1، معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) الناشر: دار صادر، بيروت.
48. هدية العارفين، تأليف: اسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف - استانبول 1951م، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان.